الفصل السادس

السياسة الاقتصادية

- النظام المالي أيام الرشيد

- **أولًا: موارد بيت المال:**

أ - الخراج.

ب - خمس الغنائم.

جـ - الصدقات.

- **ثانيًا: قائمة الخراج أيام هارون الرشيد.**
- **ثالثًا: النفقات.**
- **رابعًا: الزراعة.**
- **خامسًا: الصناعة.**
- **سادسًا: التجارة الداخلية.**
- **سابعًا: التجارة الخارجية.**
- **ثامنًا: الاعتناء بموسم الحج.**

obeikandl.com

”سمَّى الناس أيامه لنضارتها وكثرة خيرها وخصبها..
أيام العروس“

المسعودي: مروج الذهب (4/ 251 – 252)

obeikandl.com

النظام المالي أيام الرشيد

تعتبر الحضارة الإسلامية هـي الرائدة والأولى بين حضارات الإنسانية في مجال تنظيم موارد الدولة ومصروفاتها، فأنشأت ما يعرف ببيت مال المسلمين، وذلك في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه. وقد عملت الخلافة العباسية منذ البداية على تحقيق التوازن في السياسة المالية بين الإيرادات والمدفوعات، فقسمت الميزانية العامة إلى قسمين: قسم الاستخراج ويعني الإيرادات (المدخول)، وقسم المصروفات ويعني (المدفوعات)، فهي لذلك حرصت منذ إنشائها على إنشاء بيت المال؛ ليقوم على صيانة أموال المسلمين وحفظها والإنفاق منها على وجوه الإنفاق السليمة، مما جعل بيت المال أشبه بوزارة المالية في عصرنا الحاضر[1].

وقد بلغت خزائن بيت مال المسلمين من الخير الكثير والنعيم الوافر ما لم تتوفر لغيرها من دول المسلمين، فقد كانت خزائن العباسيين تفيض بالأموال التي كانت تجبى من الضرائب، وقد بلغت في أيام الخليفة هـارون الرشيد ما يقرب من اثنين وأربعين مليون دينار (42،000،000 دينارًا)، عدا الضريبة العينية التي كانت تؤخذ مما تنتجه الأرض من الحبوب. وكان لهذا الخير العميم، أن سمى الناس أيام الرشيد لنضارتها، وكثرة خيرها وخصبها أيام العروس[2]. وصدقوا.

وإذا ذكرنا رخاء الدولة وحسن حال الزراع ونفاق التجار، فإننا لا نعجب إذا علمنا أن دخل الدولة العباسية في عهد هـارون الرشيد بلغ 272 مليون درهم (272،000،000 درهمًا)، وأربعة ملايين ونصف من الدنانير في السنة (4،500،000 دينارًا).

(1) إبراهيم أيوب: التاريخ العباسي – السياسي والحضاري، 235 – 236. بتصرف.
(2) المسعودي: مروج الذهب ومعادن الجوهر، 4/ 252.

وقد بلغ ما حُمل إلى الرشيد من المال في كل سنة نحوًا من خمسمائة ألف درهم من الفضة (500،000 درهمًا)، وعشرة آلاف دينارٍ من الذهب (10،000 دينارًا). وكان المال الذي يأتي من موارد الدولة ينفق على صالح الدولة، فتدفع منه رواتب القضاة والولاة والعمال وصاحب بيت المال، وأعطيات الجند واستصلاح الأراضي وشق الترع والأنهار، وكذلك النفقة على المسجونين، وعلى المعدات الحربية والعطايا، والمنح التي يمنحها العلماء والأدباء[1]. وذكر الطبري– وإن كان في تقديره مبالغة – أن هـارون الرشيد مات وفي بيت المال تسعمائة ألف ألف ونيف (900 مليون دينارًا ونيف) وهذا رقم لا يعدله في زمانه رقم[2].

(1) حسن إبراهيم حسن: تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي – العصر العباسي الأول، 2/ 248.

(2) الطبري: تاريخ الرسل والملوك، 8/ 364.

obeikandl.com

أولًا: موارد بيت المال

كان الرشيد رحمه الله يحب أن يسود العدل بين رعيته، ويحب من جهة أخرى أن تنتظم جباية الخراج وغيره من موارد بيت مال المسلمين، وأن يكون ذلك على النمط المشروع الذي سنَّه رسول الله ﷺ والخلفاء الراشدون من بعده؛ حتى لا يقع حيف على الرعية، فيثقل الجور كاهلهم ويخلف عمرانهم، وحتى يكون بيت المال قائمًا بما يجب من مصالح الأمة وحفظ ثغورها وتأمين طرقها، فكتب إلى قاضيه الأكبر أبي يوسف رحمه الله رسالة ضمنها أسئلة، وطلب منه أن يجيب عنها، فقام أبو يوسف بما طلب منه خير قيام، وكتب جوابه عن تلك الأسئلة في رسالة عظيمة الشأن، سميت بكتاب (الخراج).

ويمكن أن نجمل موارد بيت مال المسلمين كما حددتها الشريعة الإسلامية، وهي: الخراج والجزية والزكاة والفيء والغنيمة والعشور. وهي التي شكلت أهم موارد بيت المال في عهد الدولة العباسية[1].

وبما أن موارد بيت مال المسلمين تعد من المال العام الذي هو أشد حرمة من المال الخاص، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ﴾ [البقرة:188]، فقد وضع القاضي أبو يوسف شروطًا فيمن يتولى مال المسلمين، ومن أعظمها اختيار أصحاب الدين والخلق والعلم والكفاءة والنزاهة والأمانة.

يقول أبو يوسف موجِّها كلامه لهارون الرشيد: "رأيتُ أن تتخذ قومًا من أهل الصلاح والدين والأمانة فتوليهم الخراج. ومن وليت منهم فليكن فقيهًا عالمًا مشاورًا لأهل الرأي عفيفًا، لا يطلع الناسُ منه عَلَى عورةٍ، ولا يخاف فِي الله لومة

(1) الشيخ محمد الخضري بك: محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية – الدولة العباسية، ص159 – 160.

لائمٍ، ما حفظ من حقٍ وأدى من أمانةٍ احتسب به الجنة، وما عمل به من غير ذلك خافَ عقوبة الله فيما بعد الموت، تجوز شهادتُهُ إن شهد، ولا يُخاف منه جورٌ في حكمٍ إن حكم. فإنك إنما توليه جباية الأموال وأخذها، .. فإذا لم يكن عدلًا ثقةً أمينًا فلا يؤتمن عَلَى الأموال، .. لَا يَكُونَ عَسُوفًا لأَهْلِ عَمَلِهِ وَلَا محتقرًا لَهُم وَلَا متسخفًا بهم،..، اللين للمسلم، والغلظة على الفاجر، والعدل على أهل الذمة، وإنصاف المظلوم، والشدة على الظالم، والعفو عن الناس،..، وأن تكون جبايته للخراج كما يرسم له، وترك الابتداع فيما يعاملهم به، والمساواة بينهم في مجلسه ووجهه، حتى يكون القريب والبعيد والشريف والوضيع عنده في الحق سواء، وترك اتباع الهوى؛ فإن الله مَيَّزَ من اتقاه وآثر طاعته وَأَمَّرَهُ على من سواهما"[1].

أ - الخراج

الخراج هـو مقدار من المال أو الحاصلات، يفرض على أراضي الأعاجم التي ظهر عليها المسلمون عنوة فلم يقسمها الإمام، وأبقاها بأيدي أهلها، أو صالحهم عليها وصيَّرهم ذمة، ويخرج من ذلك أنواع من الأرض لا يوضع عليها الخراج، وإنما تكون أرض عشرية وهي كل أرض العرب غير بني تغلب، وكل أراضي الأعاجم أسلم عليها أهلها طوعًا، وكذلك كل أرض من أراضي الأعاجم ظهر عليها المسلمون عنوة فقسمها الإمام بين الفاتحين.

على هـذا، فكلمة الخراج تجمع ثلاثة أشياء:

1 - وظيفة الأرض الخراجية.

2 - جزية أهل الذمة.

3 - ما يأخذه العاشر ممن يمر عليه من تجار أهل الذمة والمستأمنين من أهل الحرب[2].

(1) القاضي أبو يوسف: الخراج، ص120.

(2) الشيخ محمد الخضري بك: محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية - الدولة العباسية، ص 163 - 164. أنور الرفاعي: الإسلام في حضارته ونظمه، ص 221 - 222. بتصرف.

وقد كان الخراج يؤخذ من الجزء الأكبر من أراضي السواد[1]، ولذلك اهتم الخلفاء العباسيون بجبايته وبتنظيمه، وظهر ذلك جليّا في عهد هـارون الرشيد رحمه الله، الذي طلب من قاضيه أبا يوسف أشهر فقهاء عصره وصاحب الإمام أبي حنيفة أن يكتب كتابًا جامعًا: "يَعْمَلُ بِهِ فِي جِبَايَةِ الْخَرَاجِ، وَالْعُشُورِ وَالصَّدَقَاتِ وَالْجَوَالِي، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَجِبُ عَلَيْهِ النَّظَرُ فِيهِ وَالْعَمَلُ بِهِ. وَإِنَّمَا أَرَادَ بِذَلِكَ رَفْعَ الظُّلْمِ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالصَّلاحَ لأَمْرِهِمْ"[2]. فكتب أبو يوسف القاضي كتاب الخراج، وضح فيه الأسس الصحيحة لجباية الخراج وتنظيمها، وقد تبيَّن من كتاب الخراج لأبي يوسف أن موارد بيت مال المسلمين تنقسم بحسب ما يجب أن تصرف فيه إلى: الأول: الخراج. الثاني: خمس الغنائم. الثالث: الصدقات.

ومن يتصفح كتاب الخراج لأبي يوسف يجد أنه يتميز بخصائص عدة، تميِّزه عن غيره من كتب الخراج الأخرى، ومنها:

أَولا: أَنه يَشْمَل توصيات إصلاحية للخليفة.

ثَانِيًا: يتناول كثيرًا من المشاكل الإدارية والمالية والسياسية والاجتماعية، ويداوي كل هـذه المشاكل بما يناسبها من الأحكام الشرعية والاجتهادات العقلية.

ثَالِثا: أَنه سلك طَرِيقًا جَدِيدًا ذَا أهمية بَالِغَة، هـوَ أَنه حينما أَرَادَ أَن يَبْنِي حكمًا

(1) قال ياقوت الحموي: «يراد به رستاق العراق وضياعها، التي افتتحها المسلمون على عهد عمر بن الخطّاب رضي الله عنه، سمي بذلك لسواده بالزروع والنخيل والأشجار؛ لأنّه حيث تاخم جزيرة العرب التي لا زرع فيها ولا شجر، كانوا إذا خرجوا من أرضهم ظهرت لهم خضرة الزروع والأشجار، فيسمونه سوادًا، .. وهم يسمون الأخضر سوادًا والسواد أخضر»، وحدوده بين حرثي والعلث شمالًا إلى الخليج العربي جنوبًا، ومن حلوان شرقًا إلى القادسية غربًا. انظر: ياقوت الحموي: معجم البلدان، 3/ 272. عبد العزيز الدوري: العصر العباسي الأول، ص 203، هامش (1).

(2) القاضي أبو يوسف: الخراج، ص13. الجوالي مفرد جالية، وَهِي لَفْظَة تطلق فِي الأَصْل على أَيَّة جمَاعَة تنْتَقل من وطنها إِلَى وَطن غَيره، وَمن هُنَا أطلق على أهل الذِّمَّة الَّذين أجلاهم عمر عَن جَزِيرَة الْعَرَب، ثمَّ نقل اللَّفْظ إِلَى الْجِزْيَة الَّتِي أخذت مِنْهُم.

جَدِيدًا حاول أَن يحصل على عمل حكمه من رسول الله ﷺ أَو من سيدنا عمر رضي الله عنه، وطبق هـذه القاعدة فِي كل مشكلة واجهها، فَإِن لم يحصل على شَيْء من السّنة أَو من تطبيقات عمر، اعْتمد على آراء أبي حنيفَة وَابْن أبي ليلى. ثمَّ يجْتَهد بِرَأْيِهِ، من أجل ذَلِك كَانَ كتاب الْخراج لأبي يُوسُف منبعًا عظيمًا ومصدرًا غزيرًا فِي إنشاء الدولة: إداريًا وماليًا[1].

وأما عن طريقة جباية الخراج، فقد عرف العصر العباسي الأول ثلاث طرق لجباية الخراج، وهي:

1 – **المحاسبة**: وهي إما أن تكون نقدًا أو نوعًا أو هـُما معًا.

2 – **المقاسمة**: وهي ضريبة نوعية تؤخذ على المحصول.

3 – **المقاطعة**: وهي ضريبة تجبى بمقتضى اتفاقات معينة بين الحكومة والخاصة[2].

فكان الخراج يُجبَى نقدًا على مساحة الأرض سواء زرعت أم لم تزرع حسب الأسس التي وضعها عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وكان يسمى بخراج الوظيفة، وظل معمولًا به إلى أن استُبدل بنظام المقاسمة.

وقد اختلفوا في أول من بدأ بنظام المقاسمة، فنقل البلاذري عن يحيى بن آدم: "وأما مقاسمة السواد، فإن الناس سألوها السلطان في آخر خلافة المنصور، فقبض قبل أن تقاسموا، ثم أمر المهدي بها، فقوسموا فيها دون عقبة حلوان"[3]. أما الماوردي فيرى أن المنصور هـو من بدأ بالمقاسمة، فيقول: "ولم يزل السواد على المساحة والخراج إلى أن عدل بهم المنصور رحمه الله في الدولة العباسية

(1) القاضي أبو يوسف: الخراج، مقدمة المحقق، ص4.

(2) حسن إبراهيم حسن: تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي – العصر العباسي الأول، 2/ 226.

(3) البلاذري: فتوح البلدان، 1/ 267.

عن الخراج إلى المقاسمة؛ لأن السهر نقص، فلم تفِ الغلات بخراجها، وخرب السواد، فجعله مقاسمة"[1].

ففي زمن أبي جعفر المنصور كان نظام المقاسمة يقضي بأن يدفع الزارع جزءًا من غلة الأرض ويبقي له ما يكفيه، أما المساحة التي لا تزرع فلا يدفع عنها. وفي عهد المهدي العباسي طبق نظام المقاسمة وفق نسبة معينة دون اعتبار لمساحة الأرض، فبلغت نسبة المقاسمة 1/ 2 (النصف) على الأراضي التي تروى بالجر (سيحا)، وثلث المحصول على الأراضي التي تروى بالآلات (بالرش). ولم يشمل نظام المقاسمة النخل والكرم فبقيتا على نظام المساحة، ولكن روعي في تقدير ضريبته قربه من الأسواق[2].

وأما هـارون الرشيد فقد كانت سياسته الاقتصادية قائمة على تخفيف العبء على الرعية وعدم ثقل كاهلهم من الضرائب وغيرها، فقام بعدة إصلاحات خاصة بجباية الخراج، حيث أمر بإلغاء ضريبة العشر التي تجبى من أهل العراق، بالإضافة إلى نسبة النصف المقررة وبحكم نظام المقاسمة[3].

وعليه فالرأفة وتخفيف الأحمال كانت سمة سياسة الرشيد الإصلاحية في علاقته مع الفلاحين، فعدلت نسبة المقاسمة فأصبحت 2/ 5 (خُمْسَيْنِ) على الأرض التي تروى بالجر (سيحا)، و3/ 10 (ثلاثة أعشار) على الأراضي التي تروى بالآلات (بالرش). كما قام بتطبيق نظام المقاسمة على الأشجار المثمرة مثل النخل والكرم بدلًا من خراج الوظيفة، وحدد كمية الضريبة عليها بالثلث. كما ألغى

(1) الماوردي: الأحكام السلطانية والولايات الدينية، ص262.

(2) الماوردي: الأحكام السلطانية والولايات الدينية، ص262. عبد العزيز الدوري: العصر العباسي الأول، ص204.

(3) الطبري: تاريخ الرسل والملوك، 8/ 236. وقد كان المهدي أضاف ضريبة العشر فوق النصف- أي بعد المقاسمة؛ بسبب الحاجة الشديدة إلى المال. انظر: محمد ضيف الله بطاينة: الحياة الاقتصادية في العصور الإسلامية الأولى، ص231.

الرشيد المبالغ المتأخرة على المزارعين، والتي عرفت بالبقايا، وأوجب الرأفة في جمعها؛ حتى لا يلحق بالمزارعين أي غبن. كما عمل بنصيحة أبي يوسف بإلغاء الرسوم الإضافية، ومساعدة الحكومة الزراع في كري القنوات الرئيسية.

وقد كان هـارون الرشيد شديدًا في مراقبة عماله، ومتى تأكد ظلمهم لم يتوان لحظة في عزلهم، كما فعل بعلي بن عيسى بن ماهان واليه على خراسان، الذي سار في أهل خراسان بالظلم والجور وجمع الأموال بغير وجه حق، حتى وصلت ميزانية ولده فقط ثلاثين مليونَ درهمٍ، فلما بلغ الخبر الرشيد عزله وولَّى مكانه هـرثمة بن أعين وذلك سنة 191هـ، وقد أمر الرشيد هـرثمة أن يرد المظالم إلى أهلها وأن يحكم بينهم بالعدل وأن يصادر أموال علي بن عيسى وأهله جميعًا، فكان مقدار ما استصفى هـرثمة من أموال علي بن عيس ثمانين ألف ألف (80 مليون درهمٍ)[1].

وقد كان أهل الخراج يعامَلون معاملة قاسية ويذَاقون صنوفًا متنوعة من العذاب من بعض الجباة، ولم تكن هـذه المعاملة وليدة عصر الرشيد، ولكنها استحدثت في عصور من سبقه من خلفاء الأمويين والعباسيين، وكان أعظم ما لاقاه الناس سنة 184هـ بعدما رجع الرشيد من الرقة إلى بغداد، فأخذ الناس ببقايا ما عليهم من الخراج، فولى مطالبتهم عبد الله بن الهيثم بن سام فطالبهم بصنوف من العذاب، ويضرب الناس ويحبسهم، ومرض الرشيد في هـذه السنة، فدخل إليه الفضيل بن عياض، فشكا له ما لاقى الناس من العذاب والحبس، فقال: «ارفعوا عنهم، إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من عذب الناس في الدنيا عذبه الله يوم القيامة»، فأمر الرشيد بأن يرفع العذاب عن الناس[2].

(1) الطبري: تاريخ الرسل والملوك، 8/ 319 – 320، 323 – 324، 340. ابن كثير: البداية والنهاية، 13/ 647، 14/ 9 – 10.

(2) اليعقوبي: تاريخ اليعقوبي، 3/ 146. الطبري: تاريخ الرسل والملوك، 8/ 272. ابن كثير: البداية والنهاية، 13/ 626.

كما خرج أهل الحوف - وهم مسلمون عرب من القيسية واليمنية - على ليث بن الفضل والي مصر لهارون الرشيد، لما رأوه من ظلم عمال الخراج وعسفهم، فتظلَّم الناس إلى الليث فلم يسمع منهم، فالتقى ليث مع أهل الحَوف في رمضان 186هـ فهزمهم، ورجع ليث إلى الفُسطاط، ورجع أهل الحَوْف إلى منازلهم ومنعوا الخراج، وخرج ليث إلى أمير المؤمنين هـارون لمستهل المحرَّم سنة 187هـ، فسأَل أمير المؤمنين أن يبعث معه بالجُيوش إليها، وذكر أَنَّهُ لا يقدِر على استخراج الخَراج من أهل الحَوْف إلا بجيش يُبعث بِهِ معه، وكان محفوظ بْن سُليمان بباب الرشيد، فرفع محفوظ إلى أمير المؤمنين يضمَن لَهُ جباية خَراجها عَنْ آخره بلا سُوط ولا عصا، فولَّاه أمير المؤمنين الخَراج[1].

ويبدو أن جمع الخراج بالتعذيب كان شائعًا، مما دفع أبو يوسف أن يوصي هـارون الرشيد بضرورة الكفِّ عن هـذا، لما فيه من المعصية وغضب الله تعالى، يقول: «وَلَا يضرين رَجُلٌ فِي دَرَاهِمِ خَرَاجٍ وَلا يُقَامُ عَلَى رِجْلِهِ؛ فَإِنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّهُمْ يُقِيمُونَ أَهْلَ الْخَرَاجِ فِي الشَّمْسِ وَيَضْرِبُونَهُمُ الضَّرْبَ الشَّدِيدَ وَيُعَلِّقُونَ عَلَيْهِمُ الْجِرَارَ وَيُقَيِّدُونَهُمْ بِمَا يَمْنَعُهُمْ مِنَ الصَّلَاةِ، وَهَذَا عَظِيمٌ عِنْدَ الله شنيع فِي الْإِسْلَام»[2].

وخلاصة القول:

أن الدولة في زمن الرشيد كانت تحرص في جباية الخراج على تحري العدل بين الرعية ومراعاة الشرع وإزاحة الظلم من غير إضرار بمالية الدولة أو أهل الخراج.

ب - خمس الغنائم

تشمل الغنيمة كل ما أصاب المسلمين من عساكر أهل الشرك وما أجلبوه من المتاع والسلاح والكراع (كل أنواع الخيل)، وجعل منها أبو يوسف ما أصيب من المعادن من قليل أو كثير والركاز وهو الذهب والفضة الذي خلقه الله يوم خلقت،

(1) الكندي: الولاة والقضاة، 1/ 108 - 109.

(2) القاضي أبو يوسف: الخراج، 122.

وما يستخرج من البحر من حلية وعنبر، ويقسم الإمام أبو يوسف أربعة الأخماس على القائمين سواء في ذلك أهل الديوان والمتطوعون، يضرب للفارس منهم ثلاثة أسهم، سهم له وسهمان لفرسه، وخالف في ذلك رأي شيخه أبي حنيفة الذي جعل للفارس سهمان وللراجل سهم. وقد خيَّر أبو يوسف الرشيد أن يختار ما يراه صالحًا للرعية وأخْيَر للأمة.

وأما مصارف الغنائم، فقد حددها الله تعالى بقوله: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ ٱلْفُرْقَانِ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنفال: 41].

فأما ما يتعلق بسهم الرسول وذوي القربى فقد مال أبو يوسف رحمه الله إلى رأي الشافعي، أن سهم الرسول ﷺ يصرف في مصالح المسلمين، وسهم ذوي القربى يصرف لمن ينتسب إلى هاشم والمطلب ابني عبد مناف دون بني أخويهم عبد شمس ونوفل، ويسوي في العطاء بين الأغنياء والفقراء؛ لأن سبب الاستحقاق القرابة[1].

جـ- الجزية

تعتبر الجزية من أهم موارد بيت مال المسلمين، وهي تؤخذ من أهل الذمة ممن في السواد وغيرهم من أهل الحيرة وسائر البلدان من اليهود والنصارى والمجوس والصابئين والسامرة ما خلا نصارى بني تغلب وأهل نجران خاصة، مقابل حمايتهم والدفاع عنهم، وقد فرضت على الرجال القادرين، وهي مقابل الزكاة عند المسلمين، فمقدار الجزية 48 درهمًا على الأغنياء، و24 درهمًا على متوسطي الحال، و12 درهمًا على الفقراء[2].

(1) القاضي أبو يوسف: الخراج، 28 – 33. الشيخ محمد الخضري بك: محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية – الدولة العباسية، ص 161 – 162. بتصرف.

(2) القاضي أبو يوسف: الخراج، ص 135 – 136.

فهذه وغيرها من موارد بيت مال المسلمين تمثل مصدر قوة للدولة الإسلامية، وهي مصدر كبير لقوة اقتصادها ووفرة خزائنها. وهكذا كانت خلافة الرشيد في غاية العظمة والفخامة والغنى، حتى يحْكى أَنه كَانَ يستلقي على قَفاهُ، وَينظر إلى السحابة الحاملة للمطر، ويقول: "اذهبي إِلَى حيث شئتِ، يأتيني خراجك"[1].

وصفوة القول

إن خزائن العباسيين كانت تفيض من الأموال التي كانت تجبى من هـذه الموارد، حتى بلغت أيام هـارون الرشيد ما يقرب من 42 مليون دينارٍ، عدا الضريبة العينية التي كانت تؤخذ مما تنتجه الأرض من الحبوب، لقد بلغ ما حمل إلى الرشيد من المال في كل سنة نحو خمسمائة ألف ألف درهم من الفضة (500،00،000 درهمًا من الفضة)، وعشرة آلاف ألف دينار من الذهب (10،000،000 دينارًا من الذهب)[2].

(1) القلقشندي: مآثر الإنافة في معالم الخلافة، 1/ 194.

(2) حسن إبراهيم حسن: تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي - العصر العباسي الأول، 2/ 227.

obeikandl.com

ثانيًا: قائمة الخراج أيام هارون الرشيد

أورد الجهشياري في كتابه الوزراء والكتاب تقريرًا عن قائمة الخراج في عهد أمير المؤمنين هـارون الرشيد، لأبي الوزير عمر بن مطرف الكاتب عرضه على يحيى بن خالد البرمكي وزير الرشيد، لما يُحمَل إلى بيت المال من جميع النواحي، من المال والأمتعة، يقول الجهشياري:

"وجدت في كتاب عمله أبو الفضل محمد بن أحمد عبد الحميد الكاتب، في أخبار خلفاء بني العباس، بخط أبي الفضل، يقول: أنفذ إلي أبي القاسم جعفر بن محمد بن حفص رقعة، أنسخها من دواوين الخراج، الكاتب ذكر فيها أنّ أبا الوزير عمر بن مطرف الكاتب من أهل مرو، وأنه كان يتقلد ديوان المشرق للمهدي، وهو ولي عهد، ثم كتب له في خلافته، ولموسى ولهارون، وأنه عمل في أيام الرشيد تقريرًا عرضه على يحيى بن خالد، لما يحمل إلى بيت المال بالحضرة من جميع النواحي، من المال والأمتعة"، ونسخته:

	أسماء الأقاليم	مقدار الجباية بالدينار	مقدار الجباية بالدرهم	الأمتعة والعروض
1	أثمان غلات السواد		80 مليونًا و780 ألف درهمٍ.	
	أرض السواد		14مليونًا و800 ألف درهمٍ.	– الحلل النجرانية: 200 حلة. – الطين للختم (طين أحمر لختم الرسائل): 240رطل.
يكون مجموع خراج أرض السواد: 95 مليونًا و 580 ألف درهمٍ.				

2	كسكر		11 مليونًا و600 ألف درهمٍ.	
3	كور دجلة		20 مليونًا و800 ألف درهمٍ.	
4	حلوان		4 مليونًا و800 ألف درهمٍ.	
5	الأهواز		25 مليونَ درهمٍ.	السكر: 30 ألف رطل.
6	فارس		27 مليونَ درهمٍ.	- ماء الزبيب الأسود: 20 ألف رطل. - الرمان والسفرجل: 250 ألفًا. - ماء الورد: 30 ألف قارورة. - الأنبجات: 15 ألف رطل. - الطين السيرافي: 50 ألف رطل. - الزبيب بالكر الهاشمي: ثلاثة أكرار.
7	كرمان		4 مليونًا و200 ألف درهمٍ.	- المتاع اليمني والخبيصي: 500 ثوبًا. - التمر: 20 ألف رطل. - الكمون: 100 رطلًا.

8	مكران		400.000 ألف درهمٍ.	
9	السند وما يليها		11مليونًا و500 ألف درهمٍ.	– الطعام بالقفيز الكيرخ: مليون قفير. – الفيلة: ثلاثة فيلة. – الثياب الحبشية: 2000 ثوبًا. – الفوط: 4000 فوطة. – العود الهندي: 150منَا. – ومن سائر أصناف العود: 150 منَا. – النعال: 2000 زوج، – وذلك سوى القرنفل والجوز بوا.
10	سجستان		4 مليونًا و600 ألف درهمٍ.	– الثياب المعينة: 300 ثوب. – الفانيذ: 20 ألف رطل.
11	خراسان		28 مليون درهمٍ.	– نقر الفضة، الأمناء: 2000 نقرة. – البراذين: 4000 برذونًا. – الرقيق: 1000 رأسًا. – المتاع: 27 ألف ثوب. – الإهليلج: 300 رطلًا.

obeikandl.com

12	قنسرين والعواصم	490 ألف دينارٍ.		
13	حمص	320 ألف دينارٍ.		– الزبيب: 1000 راحلة.
14	دمشق	420 ألف دينارٍ.		
15	الأردن	26 ألف دينارٍ.		
16	فلسطين	320 ألف دينارٍ.		– ومن جميع أجناد الشام من الزبيب: 300 ألف رطل.
17	مصر	مليون و920 ألف دينارٍ.		
18	تنيس ودمياط والأشمون من أعمال مصر	هـذه وقفت للنفقات		
19	برقة		مليون درهمٍ.	
20	إفريقية		13 مليون درهمٍ.	– من البسط: 120 بساطًا.
21	اليمن	8 مليونًا و70 ألف دينارٍ. سوى الثياب		
22	مكة والمدينة	300 ألف دينارٍ.		
23	جرجان		12 مليون درهمٍ.	– الإبريسم: 1000 منا.

obeikandl.com

24	قومس		مليون و500 ألف درهمٍ.	– نقر الفضة، الأمناء: 1000 نقرة. – الأكسية: 70 كساءً. – الرمان: 40 ألف رمانة.
25	طبرستان، والرويان، ودنباوند		6 ملايين و300 ألف درهمٍ.	– الفرش الطبري: 600 قطعة. – الأكسية: 200 كساء. – الثياب: 500 ثوبًا. – المناديل: 300 منديلًا. – الجامات: 600 جامًا.
26	الري		12 ألف درهمٍ.	– الرمان: 100 مليون رمانة. – الخوخ: 1000 رطلًا.
27	أصفهان، سوى خمتش ورساتيق		11 مليون درهمٍ.	– العسل: 20 ألف رطل. – الشمع: 20 ألف رطل.
28	همذان ودستبي (بين الري وهمذان)		11 مليونًا و800 ألف درهمٍ.	– الرب والرمانين: 1000 منا. – العسل الأروندي: 20 ألف رطل.
29	ماهيُّ البصرة (نهاوند) والكوفة (الدينور)		20 مليونًا و700 ألف درهمٍ.	

obeikandl.com

30	شهرزور وما يليها		24 مليون درهمٍ.	
31	الموصل ما يليها		24 مليون درهمٍ.	– العسل الأبيض: 20 ألف رطل.
32	الجزيرة، والديارات، والفرات		34 مليون درهمٍ.	
33	أذربيجان		4 مليون درهمٍ.	
34	موقان وكرخ		300 ألف درهمٍ.	
35	جيلان			– من الرقيق: 100 رأسًا. – البز والطيلسان: (لم يذكر في الأصل). – من العسل: 12 زقا. – من البزاة: 10 بزاة. – من الأكسية: 20 كساءً.
36	أرمينية		13 مليون درهمٍ.	– البسط المحفورة: 20 بساطًا. – الرقم: 580 قطعة. – المالح المنبوذ ماهيّ: 10 آلاف رطل. – الطريخ: 10 آلاف رطل. – اليزاة: 30 بازيا. – البغال: 200 بغلًا.

obeikandl.com

وذكر الجهشياري أن جملة التقدير من العين: 5 مليون دينار، وأن قيمتها بالدراهم بحساب سعر الصرف للدينار الواحد 22 درهمًا، تساوي: 125 مليونًا 532 ألف درهمٍ. وأن مقدار الورق: 404 مليونًا و708 ألف درهمٍ.

فيكون مجموع الورق مع قيمة العين: خمس مائة ألف ألف، وثلاثين ألف ألف، وثلاث مائة ألف، واثني عشر ألف درهم (530 مليونًا و312 ألف درهمٍ)[1].

وبالنظر إلى قائمة الجهشياري الخاصة بتقدير ما كان يحمل من جميع النواحي إلى بيت المال ببغداد، نلاحظ التالي:

1 – أن هـذه القائمة عرضت على يحيى بن خالد البرمكي زمن الرشيد، وعليه فإن زمن القائمة يعود إلى الفترة الواقعة بين عامي 170 إلى 187هـ، وهي الفترة الذي وزر يحيى البرمكي للرشيد.

2 – هـناك بعض الأخطاء الحسابية الواردة في قائمة الجهشياري في جملة التقدير من العين، فقد ذكرت أن قيمة 5 مليون دينار بالدراهم تساوي 125 مليونًا 532 ألف درهمٍ، وهذا خطأ حسابي؛ لأن مجموع ضرب 5 مليون × 22= 110 مليونًا فقط لا غيرٍ.

(1) الجهشياري: الوزراء والكتاب، تحقيق: عبد الله إسماعيل الصاوي، ص 227 – 235.

ثالثًا: النفقات

كانت الولايات داخل الدولة العباسية تنفق من جبايتها في وجوه الإنفاق المستحقة فيها، وتحمل ما يفضل من الجبايات إلى الحاضرة، وإذا لم تف الجبايات بوجوه النفقات- وهذا يحدث نادرًا - كانت الدولة تحمل ما عندها من الأموال إلى الولاية.

ومما يلاحظ أن الدولة منذ عهد هـارون الرشيد أخذت تعهد إلى من تتوسم بهم الكفاية والقدرة على ضبط الأمور وحفظ الأمن، فتعهد إليهم بالولاية وتجعلها باقية فيهم، ومثال ذلك ولاية إفريقية (تونس) التي عهد الرشيد بولايتها إلى إبراهيم بن الأغلب وظلت باقية في ولده من بعده، وقد تعهد إبراهيم للرشيد أن يحمل إليه أربعين ألف دينار في كل سنة[1].

أوجه النفقات

ومع هـذا الاتجاه الذي جعل كامل النفقة وإدارتها من مسؤوليات الولاية، فإن بيت المال في بغداد ظل يتحمل مسؤوليات كبيرة وعديدة، منها:

1 - العطاء:

كان العطاء أهم وجوه النفقات في الدولة، وكان الجند بين الطاعة والولاء أو العصيان والتمرد معقودة قلوبهم في الأغلب على إخراج العطاء لهم وزيادته أو تأخيره وتنقيصه. ففي سنة 171هـ أغزى هـارون الرشيد الصائفة بقيادة هـرثمة بن أعين، وأمره بعمارة طرسوس وبنائها وتمصيرها، وأشخص إليها المقاتلة من أهل

(1) ابن الأثير: الكامل في التاريخ، 5/ 318. محمد ضيف الله بطاينة: الحياة الاقتصادية في العصور الإسلامية الأولى، ص276.

خراسان وهم ثلاثة آلاف رجل فوردوا طرسوس، ثُمَّ أشخص المقاتلة الثانية وهم ألفا رجل: ألف من أهل المصيصة، وألف من أهل أنطاكية عَلَى زيادة عشرة دنانير عشرة دنانير لكل رجل في أصل عطائه[1].

وفي سنة 170هـ حج هـارون الرشيد فأعطى أهل الحرمين عطاءً كثيرًا، وقسم فيهم مالًا جليلًا، وفي سنة 186هـ حج هـارون الرشيد وأخرج معه ابنيه محمّدًا الأمين، وعبد الله المأمون، وليّى عهده، فبدأ بالمدينة وأعطى أهلها ثلاثة أعطية، كانوا يقدمون إليه فيعطيهم عطاءً، ثمّ إلى محمّد فيعطيهم عطاءً ثانيًا، ثمّ إلى المأمون فيعطيهم عطاءً ثالثًا. ثمّ صار إلى مكّة، فأعطى أهلها عطاءً. فبلغ ذلك ألف ألف دينار وخمسين ألف دينار (مليون و50 ألف دينارٍ)[2].

2 – النفقات العسكرية:

وإلى جانب العطاء، كانت الدولة تنفق في حفظ الأمن والقضاء على الثورات في الداخل، والذب عن الحريم وحماية البيضة ونشر الإسلام وقتال الأعداء، قال الرشيد لما ولي الخلافة:"لكم بذلك فيما تستقبلون من أعطياتكم، وحامل باقي ذلك، للدفع عن حريمكم، وما لعله أن يحدث في النواحي والأقطار من العصاة المارقين إلى بيوت الأموال، حتى تعود الأموال إلى جمامها وكثرتها، والحال التي كانت عليها"[3]. وقد استدعت العلاقات مع الأعداء، بخاصة الروم البيزنطيين، أن تظل الدولة تشهر على تحصين الثغور وبناء المدن والمعاقل، وشحنها بالمقاتلة وترميمها وبناء الأسوار وتوفير الأسلحة المختلفة[4].

(1) البلاذري: فتوح البلدان، ص170.

(2) الطبري: تاريخ الرسل والملوك، 8/ 234، 275. مسكويه: تجارب الأمم وتعاقب الهمم، 3/ 527. ابن الأثير: الكامل في التاريخ، 5/ 343 – 344.

(3) الطبري:تاريخ الرسل والملوك، 8/ 231.

(4) محمد ضيف الله بطاينة: الحياة الاقتصادية في العصور الإسلامية الأولى، ص283.

3 – أعطيات بني العباس

كانت الدولة العباسية تصرف لأفراد البيت العباسي عطاءً راتبًا، وكانوا موضع برِّ الخلفاء وصلتهم، ولم يكن العطاء يقتصر على بني العباس فقط، وإنما شمل الطالبين أيضًا، ففي سنة 170هـ أمر هـارون بسهم ذوي القربى، فقسم بين بني هـاشم بالسوية[1].

ولم تقتصر أبواب النفقات في الدولة العباسية على ما سبق، فهناك أبواب أخرى كثيرة، منها: نفقات دار الخلافة وبناء المدن الجديدة والتوسعة على الناس، ووجوه التنمية الاقتصادية في البلاد، كاستصلاح الأراضي وحفر الأنهار وجلب المحاصيل، وغير ذلك.

(1) الطبري:تاريخ الرسل والملوك، 8/ 234. محمد ضيف الله بطاينة: الحياة الاقتصادية في العصور الإسلامية الأولى، ص290.

obeikandl.com

رابعًا: الزراعة

اعتنت الدولة العباسية بالزراعة اعتناءً كبيرًا؛ لأنها كانت تعطي مردودًا لخزينة الدولة العامة يقدَّر بـ٪30 من الواردات، من أجل ذلك أحيا العباسيون نظام الري القديم ونظموه، وحفروا الترع وحفروا قنوات جديدة وخاصة في منطقة بغداد، فمن أعمال الري نهر أبي الأسد عند البطيحة، حفره أبو الأسد قائد المنصور، ونهر الصلة الذي حفره المهدي في أعمال واسط، ونهر الريان الذي حفرته الخيزران، ونهر القاطول (نهر أبي الجند كان مقطوعًا من دجلة) الذي حفره هـارون الرشيد لقيام ما يسقى منَ الأرضين بأرزاق جنده، وأنفق عليه عشرين ألف ألف (20 مليونًا) درهم. ونهر الميمون الذي حفره وكيل لأم جعفر زبيدة[1].

وقد اهتم الخلفاء بالمحافظة على نظام الري، وكانوا يوجهون عناية خاصة لحفظ السدود من الانفجار ومنع خطر الفيضان. فلا عجب في أن أصبح السواد مغطى بشبكة من القنوات، مكتسبًا بالمزارع والقرى. أما أرباض بغداد فامتدت إليها جمع القنوات، مما مكَّن أهلها من غرسها بالنخيل، بعد أن كانت زراعته مقصورة على البصرة والكوفة والسواد[2].

وكان الرشيد يعمل جاهدًا على تأليف المزارعين ليعمروا أراضيهم، كما ألّف مزارعي فلسطين؛ لتعمير الأرض التي تعطلت بالطاعون الذي أصاب الناسَ هـناك، وجعلها من ضياع الخلافة لتعلق إشراف الدولة عليها، والإنفاق من أموالها

(1) الجهشياري: الوزراء والكتاب، تحقيق: عبد الله إسماعيل الصاوي، ص134. عبد العزيز الدوري: العصر العباسي الأول، ص203.

(2) عبد العزيز الدوري: العصر العباسي الأول، ص 204. إبراهيم أيوب: التاريخ العباسي – السياسي والحضاري، ص240.

في إصلاحها وزراعتها. وقد ترك قوم من المزارعين في فلسطين زراعة الأرض وهجروا ما بأيديهم من الضياع، فخفف الرشيد عنهم من خراجهم، وأحسن المعاملة إليهم حتى رجعوا[1].

الحاصلات الزراعية

يعد أكثر المحاصيل الزراعية انتشارًا في الدولة العباسية البُرُّ (حب القمح) وخاصة في الجزيرة أعالي ما بين النهرين، وأما العراق (أسافل ما بين النهرين) فإنتاجها الشعير، في حين كانت مصر - وجهة الفيوم منها بالخصوص - والشام وإفريقية والمغرب الأوسط من كبريات الأقاليم المنتجة للقمح. والأرز المجلوب من الهند والمعروف بالعراق فكان منتشرًا في مصر وجهة البحر الميت، وكان يوجد منه أيام هـارون الرشيد مزارع شاسعة ببلاد ما وراء النهرين.

وأما الزيتون فكانت غراسته شائعة شيوعًا كبيرًا بالشام وإفريقية والمغرب الأوسط. وأما النخل فقد انتشر بجنوب الشام وغربي الصحراء وجنوب الجزائر وتونس. ومن الزراعات الكبرى أيضًا زراعة القصب السكري، المستورد كذلك من الهند عـن طريق خوزستان، فكانت مصر من مراكز إنتاجه واستهلاكه تليها جزيرة صقلية وبلاد ما بين النهرين، وقد اعتنت الخلافة العباسية بزراعة الفواكه وبقول أخرى منها: شجر البرتقال والموز والليمون، والتفاح والخوخ والبطيخ والرمان.

وأما زراعة النباتات الزراعية فقد تنامت بدورها أيضًا، ويأتي في مقدمتها القطن، وكان يزرع في بلاد ما وراء النهر وإيران وجنوب العراق. وأما القُنَّب المستعمل في صنع الملابس الخشنة وقلاع السفن وحبالها، فقد كان يزرع في آسيا الوسطى وجنوب العراق والأندلس.

وأما عن مردود هـذه الزراعات على خزينة الدولة، فقد كان مردود الزراعات بالبلاد الإسلامية أرفع منه بأوروبا الغربية فنسبته في إنتاج البُرِّ بمصر مثلًا في عهد

(1) محمد ضيف الله بطاينة: الحياة الاقتصادية في العصور الإسلامية الأولى، ص301.

هـارون الرشيد كانت 1/ 10 مقابل 2 أو 1/ 2،5 في أوروبا على عهد شارلمان، ومردودات من هـذا القبيل لن تُبلغ في فرنسا إلا في القرن الثامن عشر الميلادي / الثاني عشر الهجري[1].

وما كانت الدولة لتصل إلى هـذا الحد من الرخاء لولا سياسة التخفيف التي انتهجها هـارون الرشيد تجاه الفلاحين، فقد كانت عاملًا رئيسًا في هـذا الازدهار التي شهدته الزراعة في عهده، كذلك كان لا يألو جهدًا في حل مشاكل الفلاح وأزماته، ويعطي لهم اهتمامًا مع ما يحمله من هـموم الخلافة وأعباء الدولة.

حتى روي أن الرشيد وضع على أهل السواد العُشر الذي كان يؤخذ منهم بعد النصف، وترك بعض أهل الضياع في فلسطين أرضهم فوجه إليهم أحد كبار قواده فدعا قومًا من أكرتها ومزارعها إلى الرجوع إليها، على أن يخفف عنهم من خراجهم وتلين معاملتهم، فرجعوا فأولئك أصحاب التخافيف، وجاء قوم منهم بعد، فردت عليهم أرضوهم على مثل ما كانوا عليه وهم أصحاب الردود. فكان الرشيد يسد كل خلل في مملكته ويهتم كل الاهتمام أن يخفف عن الفلاحين، وكان رجاله لا يألونه نصحًا؛ لأنه يهتم لكل ما ينفع[2].

(1) المؤرخ الفرنسي أندري كلو: هارون الرشيد وعصره، 265 – 268. بتصرف.

(2) محمد كرد علي: الإسلام والحضارة العربية، 2/ 213 – 214.

خامسًا: الصناعة

كان للصناعة نصيب كبير من اهتمام الدولة العباسية، حيث اهتموا باستخراج المعادن، فاستخرجوا الفضة والنحاس والرصاص والحديد من مناجم فارس وخراسان. واستخرجوا الخزف والمرمر من تبريز، والملح والكبريت من شمالي فارس، والقار والنفط من بلاد الكرج. كما اشتهرت الشام بصناعة الزجاج وضرب به المثل في الصفاء والرقة، حتى يقال: "أرق من زجاج الشام"، و"أصفى من زجاج الشام". واشتهرت صناعة الورق في بغداد ودمشق وطبرية وطرابلس والشام وسمرقند، حتى قيل: "إن كواغيد سمرقند عطلت قراطيس مصر وبغداد"[1].

أما صناعة النسيج فكانت هي الصناعة الكبرى في الدولة العباسية، فهي في ذاك العصر أحسن ما ينتجه الشرق الأوسط كمالًا وجودة وتنوعًا، فمنها ستائر إيران الخفيفة، وشفوف دلتا النيل وأنسجته الكتانية الرقيقة، ووشائح خراسان وكابول الرفيعة، التي كانت تصدَّر حتى بلاد الصين، وستائر أنطاكية وبغداد، وزرابي أرمينية الفاخرة، ومن وشاء الشام إلى قطنيات مصر، فكان يوجد كل ما يصلح لإكساء البشر كان ينتجه الفضاء الإسلامي[2]. وكان ببغداد عدد كبير من دور الصناعة، وقد قيل إنه كان بها أربعمائة رحًى مائية، وأربعة آلاف معمل لصنع الزجاج، وثلاثون ألف معمل لصنع الخزف. وكان لكل حرفة سوق خاص، كسوق الحدادين والنجارين وسوق البزازين[3].

وقد تنوع الإنتاج الصناعي بحسب المواد الأولية المستخدمة في الصناعة، وحاجات الناس المختلفة، والخبرات والمهارات المكتسبة عند الحرفيين

(1) أمينة البيطار: تاريخ العصر العباسي، 364 - 365. بتصرف.

(2) المؤرخ الفرنسي أندري كلو: هارون الرشيد وعصره، 271.

(3) حسن إبراهيم حسن: تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي - العصر العباسي الأول، 2/ 245.

والصناع، وقد اجتهد الصناع والحرفيون على تلبية حاجات الناس الأولية؛ لذلك كانت صناعة النسيج والحياكة من أهم الصناعات وأكثرها نشاطًا في ذلك الوقت.

فكانت بلاد ما وراء النهر مثل بخارى وخوارزم وفرغانة وأشروسنة وسمرقند تنتج الثياب الصوفية والقطنية والخز وهو نسيج من الصوف والحرير، وكانت كابول تنتج ثياب القطن، التي يعمل منها البسنيات الفاخرة والشرابيات الثمينة، ونيسابور تعمل الثياب الملحمية والطاهرية والثياب البيض والعمائم والملاحم، وكانت قزوين وطبرستان تنتج الثياب القطنية والكتانية والإبريسمية. وكانت بغداد تشتهر بالمنسوجات والثياب الحريرية والثياب العتابية الحريرية والأزر والعمائم والمناديل، ودمشق بالديباج، ومصر بالأكسية والوشي.

كذلك اهتم الصناع والحرفيون على تلبية حاجات الناس الأولية من الأثاث للمنازل والبيوت، فكانت طبرستان تصنع الفرش، وأرمينية وأذربيجان تصنع البسط والرقاق، وجرجان الستور، وفارس المقاعد والمصليات، والعراق السجاد والستور، ومصر تصنع الستور والخيام. وهناك صناعة الحلي والزينة، مثل الخواتيم والأقراط وغيرها، وكانت تتخذ فصوص الخواتيم من الياقوت والزبرجد والعقيق، وكذلك انتشرت الصناعات المعدنية كالآلات والأدوات المختلفة، مثل السهام والأسلحة والسكاكين والموازين والإبر وغيرها[1].

ونؤكد أن هـذا النبوغ الصناعي الذي شهدته الدولة العباسية- خاصة عهد الرشيد - نابعًا من الاستقرار السياسي وشيوع الأمن، وتشجيع الخلفاء والإبداع العلمي الذي وصلت إليه العقول المسلمة في هـذه العصور. كما كان لهذا الازدهار مظاهر، لعل منها: انتشار الغنى بين الناس، وزيادة موارد الدولة وخزينة بيت مال المسلمين، مما كان له رد فعل إيجابي على الرعية من جهة، وعلى عظمة هـيبة الدولة خارجيًا وداخليًا من جهة أخرى.

(1) ضيف الله بطاينة: الحياة الاقتصادية في العصور الإسلامية الأولى، ص308 - 414. بتصرف.

سادسًا: التجارة الداخلية

كما اعتنت الدولة العباسية بالزراعة والصناعة كان اعتناؤها كذلك بالتجارة، فاهتمت بتسهيل طرق التجارة، فأقاموا الآبار والمحطات في طريق القوافل، وأنشأوا المناثر في الثغور، وبنوا الأساطيل لحماية السواحل من غارات لصوص، وكان لذلك أثر بالغ في تشجيع التجارة الداخلية والخارجية[1].

ازدهار التجارة الداخلية

كانت العناية البالغة والاهتمام الكبير من العباسيين بالزراعة ومنتجاتها والصناعة والتصنيع وشيوع الأمن والاستقرار لها أثر بالغ في تشجيع التجارة الداخلية، فضلًا عن اتساع رقعة الدولة على الخريطة الجغرافية وشمولها أبرز المواقع والأسواق التجارية في العالم، بل إن الطرق التجارية الرئيسية بين الشرق والغرب تمر بالدولة العباسية، فكانت تحت مظلتها مصر والشام والعراق وإفريقية وبلاد ما وراء النهر والهند والسند وبلاد الكرخ. وأنهار النيل ودجلة والفرات وسيحون وجيحون، والبحرين الأبيض والمتوسط والخليج العربي وغيرها من ممرات التجارة البرية والبحرية.

وقد شجع الخلفاء العباسيون التجارة تشجيعًا غير مباشر - وخاصة في عصر الرشيد - بما أدخلوه من مظاهر الترف إلى بلاطهم، وذلك بتمهيد الطرق والاهتمام الكبير ببغداد عاصمة الخلافة حتى أصبحت سوقًا تجاريًا من الطراز الأول، وكانت دمشق مركزًا هـامًّا للقوافل الآتية من آسيا الصغرى أو من أقاليم الفرات إلى بلاد العرب ومصر. وأصبح الفرات ودجلة شريانين تجاريَّين هـامَّين داخل الدولة العباسية[2].

(1) السابق، 2/ 255.

(2) السابق نفسه، 2/ 255.

المراكز التجارية

كانت أنطاكية ببلاد الشام أهم المراكز التجارية في الخلافة العباسية، فضلًا عن الفرما والإسكندرية ودمشق، حيث شهدت جميعها نشاطًا تجاريًا واسعًا، أما بغداد فقد سارت أكبر الأسواق العالمية التجارية، تتحدد أثمان كثيرة من السلع فيها، وزاد من أهميتها كونها حاضرة الخلافة العباسية وملتقى كثير من الطرق التجارية[1].

كما فكَّر الخليفة هـارون الرشيد في شق قناة تصل ما بين البحرين المتوسط والأحمر، وكانت فكرة الرشيد فتح البحر عند السويس حتى يقترب المجال عند المغرب إلى عمان فسيراف ففارس فأطراف العراق، ولا سيما أن على البحر المتوسط سواحل إفريقية وتونس ومصر وطرابلس والأندلس إلى الغرب والجنوب وسواحل صقلية والفرنجة إلى الشمال وسواحل الروم والشام إلى الشرق، وهي بلدان كثيرة الخيرات وافرة الغلات، إلا أن وزيره يحيى بن خالد البرمكي أخافه من أن الروم قد يسلكوا هـذه القناة التي توصلهم إلى الحرمين في الحجاز، مما يمكنهم في طعن المسلمين في مقدساتهم وقطع طريق الحج، فعدل عن ذلك[2].

وهذا الخبر إن دلَّ فإنما يدل على قمة التفكير الإبداعي الذي تمتع به هـارون الرشيد رحمه الله، وأن هـارون الرشيد أول من فكَّر في حفر قناة السويس، وهذه الفكرة لم تخامر إلا ذهنًا متفتحًا، متمتعًا بسعة الأفق والرؤية الثاقبة، وأن الرشيد كان يتمتع بالعبقرية العلمية، فلم يكتمل حفر قناة السويس إلا في 1286هـ/ نوفمبر 1869م، أي بعد ما يزيد عن ألف عام ويزيد، ولم يكن يمنع الرشيد من استكمال هـذه الفكرة سوى خوفه على أمن المسلمين وحرماتهم ومقدساتهم.

(1) إبراهيم أيوب: التاريخ العباسي السياسي والحضاري، ص246.

(2) المسعودي: مروج الذهب ومعادن الجوهر، 2/ 204. ل ديورانت: قصة الحضارة، 13/ 109. جميل نخلة المدور: حضارة الإسلام في دار السلام، ص108.

الأسواق.. النشاط التجاري الداخلي

وكان النشاط التجاري الداخلي يتركز في الأسواق التي تقام في كل مدينة، فقد كان لكل طائفة من التجار سوق يختص بها، حيث يمكثون إلى ما بعد الظهر ثم يعودون إلى منازلهم في المساء. واتخذت الأسواق أسماء السلع التي تبيعها، فهناك دار بيع الفاكهة والخضار، تسمى دار البطيخ، وهناك سوق الصاغة وآخر للسراجين، وآخر للزجاجين. أما الفنادق فقد خصصت للتجار الغرباء وكانت أشبه بالأسواق الكبيرة، وكان التجار يضعون بضائعهم في أسفلها وينامون في أعلاها ويغلقون غرفهم بأقفال رومية[1].

كما اهتمت الدولة بمجال آخر من مجالات التنمية والاستثمار، وهو إقامة الحوانيت والمحلات التجارية، ووضع غلة معينة عليها تجبيها من شاغليها إجارة عنها، وقد استزاد الرشيد في تلك الأسواق، وكانت تجبى مع الصوائف. ولم تقتصر إقامة الحوانيت والأسواق ووضع الغلات عليها ببغداد، وإنما كان أسلوب من أساليب الاستثمار التي اتبعتها الدولة[2]، فقد ورد أن هـارون الرشيد اتخذ في قزوين حوانيت ومستغلات، قال محمد بن هـارون الأصبهاني: "اجتاز الرشيد بهمذان وهو يريد خراسان، فاعترضه أهل قزوين وأخبروه بمكانهم من بلد العدو وعنائهم في مجاهدتهم وسألوه النظر لهم وتخفيف ما يلزمهم من عشر غلاتهم في القصبة، فسار إلى قزوين ودخلها وبنى مسجد جامعها..، وابتاع بها حوانيت ومستغلات، وأوقفها على مصالح المدينة وعمارة قبتها وسورها، فهي تنفق عليها ويبنى منها ما استرمّ بغلّتها إلى هـذا الوقت"[3].

(1) أمينة البيطار: تاريخ العصر العباسي، ص371.

(2) محمد ضيف الله بطاينة: الحياة الاقتصادية في العصور الإسلامية الأولى، ص304.

(3) ابن الفقيه: البلدان، ص559. ياقوت: معجم البلدان، 4/ 343.

سابعًا: التجارة الخارجية

لم تكن التجارة الخارجية في الدولة العباسية بأقل رواجًا ونشاطًا من التجارة الداخلية، حتى بلغت البضائع الإسلامية إلى بلاد العالم شرقًا وغربًا. ففي عهد الرشيد كان الخليج العربي هـو السبيل التجارية الوحيدة نحو المحيط الهندي وسيلان وماليزيا والهند الصينية والصين، وقد ظل تفوق موانيء الخليج في عهد الرشيد على غيره من الموانيء تفوقًا مطلقًا. وبعد أن كان العرب يجوبون البحار الواقعة على ساحل الهند أصبح من النادر أن يجوبوا الخليج العربي/ الفارسي؛ لأنهم أخذوا يقومون برحلات طويلة إلى بلاد الصين، وقد اتخذ العرب ميناء سيراف مرسى لهذه السفن التي كانت تعود محملة بالسلع الواردة من البصرة وعمان وغيرها من هـذه الجهات وتنقل تجارة العرب والفرس إلى بلاد الصين.

وقد استطاع العرب منذ أواخر القرن الثاني الهجري- فترة حكم الرشيد - أن يستقروا في ميناء كانتون أو ما يعرف عند العرب بميناء خانفو[1]، وكان لهم - بسبب تساهل إمبراطور هـذه البلاد وكرمه - قاض إسلامي يحكم بينهم وفق أحكام الشريعة الإسلامية ويؤمهم في الصلاة، كما كانوا يتبادلون التجارة مع الصينيين، ويحصلون على جوازات تسمح لهم بالتنقل في داخل هـذه البلاد؛ ابتغاء التجارة مع أهلها.

وقد تمتعت الدولة العباسية بكثرة الموانئ العظيمة التي كانت سبيل التجارة الخارجية إلى بلاد الغرب والشرق، منها:

ميناء البصرة: وقد كان مركز معاملات مالية يلتقي فيه النصارى واليهود والفرس والعرب والهنود.

(1) إلى الجنوب من مدينة شنغاي الحالية بجمهورية الصين الآن.

ميناء سيراف: الواقع على الساحل الجنوبي من إيران، والمتجه بمبادلاته إلى المحيط الهندي وما يليه.

ميناء عدن: وهو يعد مصرفًا لمنتجات سواحل إفريقيا ومحطة بينها وبين الشرق الأقصى.

وكان العرب يصدرون لبلاد الشرق والغرب الشعير والحنطة والأرز والفاكهة وزهور مازندران المشهورة، والسكر والزجاج والمرمر، والأقمشة الصوفية والكتانية والحريرية، والزيت والعطور[1].

(1) المؤرخ الفرنسي أندري كلو: هارون الرشيد وعصره، 279 – 283. يتصرف. حسن إبراهيم حسن: تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي – العصر العباسي الأول، 2/ 258 – 261. بتصرف.

obeikandl.com

ثامنًا: الاعتناء بموسم الحج

من أكبر حسنات الخلفاء العباسيين - وما زالت أجورهم تجري منها عليهم إلى الآن - اهتمامهم بموسم الحج وتسهيل طرقه لوفود الحجيج واعتنائهم بالأماكن المقدسة في بلاد الحرمين. فمن مظاهر ذلك أن بنوا القصور والمنازل والبرك على طول الطريق إلى مكة، وحفروا الترع والعيون؛ طلبًا لراحة الحجاج.

1 - الاهتمام بالسقاية وبناء العيون والآبار

لمَّا تولى بنو العباس الخلافة اهتم خلفاؤهم بتوفير المياه لأهل مكة ولحجاج بيت الله الحرام، وقد قدَّموا خدمات جليلة في أمر السقاية، فأمر أبو العباس السفاح بناء حجرة بجوار بئر زمزم لمن يتولى أمر السقاية، وأمر أبو جعفر المنصور سنة 138 هـ ببناء قبة فوق بئر زمزم، وزاد من عدد البرك داخل الحرم بدلًا من ازدحامهم على حوض واحد[1].

وقد عُرف عن الرشيد مواظبته على الحج، من أجل ذلك اتخذ المصانع والآبار والبرك والقصور في طريق مكة، وأظهر ذلك بها وبمنَى وعَرَفَات ومدينة النبي ﷺ، فعمَّ الناسَ إحسانُه. فعندما أدى هـارون الرشيد فريضة الحج سنة 173هـ أمر أثناء وجوده في مكة ببناء مظلة المؤذنين فوق بئر زمزم، بجوار القبة التي شيدها المنصور، كما أمر بزيادة عدد البرك داخل المسجد الحرام.

وعندما تعطلت عين الأرين (التي أقامها معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه سنة 43هـ) في عهد أمير المؤمنين هـارون الرشيد أمر واليه على مكة بإجراء عين

(1) الأزرقي: أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار، 2/ 99. سليمان عبد الغني مالكي: مرافق الحج والخدمات المدنية للحجاج في الأراضي المقدسة منذ السنة الثامنة من الهجرة حتى سقوط الخلافة العباسية، ص60.

الرشا، التي تقع أعلى مكة في داخل شعب الخرمانية، كما أمر بإيصال قنوات من هـذه العين إلى القنوات التي عملها معاوية لإجراء عين الأرين، التي جدد الرشيد قنواتها وأوصلها إلى البركة التي قام بعملها قرب المسجد الحرام، وقد استفاد منها أهل مكة والحجاج معًا من هـذه العين[1].

ولم تكن تلك الأعمال الحسنة من جانب الرشيد فقط، بل تسابق فيها الأمراء والفقهاء، وكانت زبيدة أم جعفر زوج هـارون الرشيد أكثر من اهتمت بذلك، فقد سقت أهل مكة الماء بعد أن كانت الرواية عندهم بدينار، وأجرت عين ماء من مكة عشرة أميال تحت الجبال والصخور حتى أدخلته من الحل إلى الحرم، فقال لها دليلها: يلزمك نفقة كثيرة، فقالت: اعمل ولو كانت ضربة فأس بدينار. فبلغت النفقة عليه ألف ألف وسبعمائة ألف دينار (مليونٌ و700 ألف دينارٍ). وهذه العين المذكورة التي أجرتها، آثارها باقية مشتملة على عمارة عظيمة عجيبة مما يتنزه برؤيتها على يمين الذاهب إلى منى من مكة، ذات بنيان محكم في الجبال، تقصر العبارة عن وصف حسنه. كل ذلك فضلًا عن اهتمامها ببناء المصانع والدور والبرك والآبار بالحجاز والثغور، وإيقافها الأُلوف على ذلك[2].

وقد وصفها ابن جبير في رحلته مبينًا أثرها الإنساني على المارة والحجيج، بقوله: "وهذه المصانع والبرك والآبار والمنازل التي من بغداد إلى مكة هـي آثار زبيدة ابنة جعفر بن أبي جعفر المنصور زوج هـارون الرشيد وابنة عمه؛ انتدبت لذلك مدة حياتها، فأبقت في هـذا الطريق مرافق ومنافع تعمُّ وفد الله تعالى كل سنة من لدن وفاتها إلى الآن. ولولا آثارها الكريمة في ذلك لما سلكت هـذه الطريق، والله كفيل بمجازاتها، والرضا عنها"[3].

(1) سليمان عبد الغني مالكي: مرافق الحج، ص62 – 63.

(2) المسعودي: مروج الذهب ومعادن الجوهر، 4/ 251 – 252. ابن خلكان: وفيات الأعيان، 2/ 314. اليافعي: مرآة الجنان وعبرة اليقظان، 2/ 47 – 48.

(3) ابن جبير: رحلة ابن جبير، ص185.

2 - مقاومة السيول

ونتيجة لطبيعة مكة الجغرافية، فإنها تعتمد على مياه الآبار، ويتوقف توفير هـذه المياه على نزول الأمطار والسيول، وطبيعة أودية مكة تساعد على جريان المياه من أعلى إلى أسفل وتجمعها في الآبار، وقد ينتج عن هـذه السيول الكثير من المخاطر على أهل مكة والأماكن المقدسة، وكان للخلفاء العباسيين جهود كبيرة في مواجهة هـذه المخاطر، وأشهر هـذه السيول ما كان سنة 184هـ في خلافة الرشيد، حيث هـطلت أمطار غزيرة على مكة، سالت على أثرها أودية مكة وشعابها، ودخلت السيول المسجد الحرام وذهب الناس وأمتعتهم وتصدَّع ردم عمر وردم الخزامية، وغرق أناس كثيرون، فأمر هـارون الرشيد بإصلاح ردم الخزامية وإعادة بناء الدور التي هـدمها السيل[1].

3 - إصلاحات الطريق من مكة إلى المدينة

ونظرًا لحاجة الحجاج إلى المياه في طريق مكة - المدينة، فقد حرص خلفاء الدولة الإسلامية على توفيرها كما حرصوا على إصلاح الطريق من مكة إلى المدينة، فقد أمر عمر بن الخطاب بحفر بئر في عسفان، وأمر عثمان بن عفان بإصلاح الآبار على الطريق، وأمر معاوية بزيادة عدد آبار بدر والجحفة، وزاد منها الوليد بن عبد الملك وأصلح عين الخليص سنة 87هـ، وأمر السفاح بوضع الإشارات في الطريق لكي ترشد الحجاج لمعرفة الطريق والأماكن، كما أمر المنصور سنة 138هـ ببناء البرك على الطريق، من أجل تخزين مياه الأمطار للاستفادة منها في سقاية الحجاج أثناء مرورهم بالطريق من مكة إلى المدينة، وفي سنة 160هـ أمر المهدي بإضاءة الطريق بواسطة الشموع.

وفي سنة 170هـ أمر هـارون الرشيد بإصلاح بعض الآبار التي خربتها الأمطار في طريق مكة المدينة، ومن أهمها: آبار بدر. كما اهتم الرشيد بإصلاح العيون في

(1) الأزرقي: أخبار مكة، 2/ 170. سليمان عبد الغني مالكي: مرافق الحج، ص69.

المدينة المنورة، ومنها عين الخيف شمال شرق المدينة لتحسين الزراعة وزيادة الإنتاج الزراعي، فقد أمر الرشيد بزيادة عدد قنواتها وإصلاح الخراب الذي حدث بها[1].

وفضلًا عن هـذه الإصلاحات فقد أولى هـارون الرشيد عناية خاصة بسكان المدينة، فعندما حج سنة 170هـ أعطى أهل المدينة عطاءً كثيرًا، وقسم فيهم مالًا جليلًا، وفي سنة 174هـ حج بالناس هـارون الرشيد، فبدأ بالمدينة، فقسَّم في أهلها مالًا عظيمًا، وحج الرشيد سنة 186هـ فبدأ بالمدينة، فأعطى فيها ثلاثة أعطية، أعطى هـو عطاءً، ومحمد الأمين عطاءً، وعبد الله المأمون عطاءً، وسار إلى مكة فأعطى أهلها، فبلغ ألف ألف دينار وخمسين ألف دينار (مليونٌ و50 ألف دينارٍ)، وكذلك كانت زوجته زبيدة بنت جعفر، كثيرة الإنفاق والأعطيات على أهل مكة والمدينة، فقد حجت زبيدة سنة 176هـ فبلغ إنفاقها في ستين يومًا: أربعة وخمسين ألف ألف دينار (54 مليون دينارٍ)، ورفع إليها وكيلها حساب النفقة فنهته عن ذلك، وقالت له: ثواب الله بغير حساب[2].

وخلاصة القول

إن السياسة الحكيمة التي انتهجها هـارون الرشيد ورجال دولته تجاه الاقتصاد (موارد بيت المال والزراعة والصناعة والتجارة الداخلية والخارجية) أدى إلى ازدهار الزراعة ورغبة الفلاح في إنتاج أكثر مما يعود عليه من الدولة من خير ونفع مقابل اليسير الذي يعطيه للدولة من ضرائب، كما أدى ذلك إلى انتشار الصناعات والمصانع في أنحاء الدولة مما عاد بالخير على الناس جميعًا، وكان لانتعاش الصناعة مردوده على التجارة داخليًا وخارجيًا.

(1) سليمان عبد الغني مالكي: مرافق الحج، ص126 – 127، ص135 – 136..

(2) الطبري: تاريخ الرسل والملوك، 8/ 234، 239، 275. ابن الجوزي: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، 10/ 277. ابن الأثير: الكامل في التاريخ، 5/ 343 – 344.